النهوض بدور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق

أ.د. ضحى عادل محمود العاني
hh.uu10@yahoo.com
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

الملخص

يُعد التعليم المهني من الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، لما له من دور في تأهيل الكوادر البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل. يعاني هذا القطاع من ضعف في البنية التحتية وقلة التحديث في المناهج والتجهيزات. إن تطوير التعليم المهني يتطلب ربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية، وتشجيع الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. كما يسهم في تقليل معدلات البطالة من خلال تمكين الشباب بمهارات عملية. فمن الضروري تعزيز ثقافة التعليم المهني في المجتمع، ودعم الخريجين بمشاريع صغيرة أو فرص عمل. الاستثمار في هذا المجال يعد استثماراً مباشراً في مستقبل الاقتصاد العراقي. ، وباعتماد منهجا وصفيا لهذه الدراسة والتي هدفت إلى:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣-التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق....وتوصلت النتائج الى اعادة بناء تعليم مهني يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق .

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التنمية الاقتصادية، المستدامة.

Enhancing the Role of Vocational Education in Sustainable Economic Development in Iraq

Prof. Dr. Dhuha Adil Mahmood Al-Ani
College of Education for Women
Baghdad University / Iraq

Abstract

Vocational education is considered one of the fundamental pillars for achieving sustainable economic development in Iraq, due to its role in qualifying human resources and meeting labor market needs. This

sector suffers from weak infrastructure and a lack of updates in curricula and equipment. Developing vocational education requires linking it with vital economic sectors and encouraging partnerships between educational institutions and the private sector. It also contributes to reducing unemployment rates by empowering youth with practical skills. Therefore, it is essential to promote a culture of vocational education in society and support graduates through small projects or job opportunities. Investing in this field is a direct investment in the future of the Iraqi economy.

This study adopted a descriptive approach and aimed to

Identify the role of small and medium enterprises in sustainable economic development.1

Study China as a model of sustainable economic development. 2

Explore the reality of small economic projects in Iraq.3

The results concluded that it is necessary to rebuild vocational education to contribute to sustainable economic development in Iraq.

Keywords: Vocational Education, Economic Development, Sustainability

الفصل الاول:-

مشكلة البحث

تعاني منظومة التعليم المهني في العراق من ضعف واضح في مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية، ما أدى إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. هذا القصور ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب، وضعف مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. كما أن قلة الدعم الحكومي والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص زادت من تراجع هذا القطاع. في ظل التوجه نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تبرز الحاجة إلى إصلاح التعليم المهني وتفعيله بما يتماشى مع متطلبات السوق. من هنا تنبع مشكلة البحث في دراسة واقع التعليم المهني في العراق، وتحديد معوقاته، وكيفية النهوض به ليكون أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (العمري، ٢٠٢٢: ٦-٧).

أهمية البحث:هناك تجارب دولية ناجحة، مثل تجربة الصين، في توظيف التعليم المهني كرافعة اقتصادية، يمكن الاستفادة منها وتكييفها مع الواقع العراقي. كما يُسهم في تعزيز وعي المجتمع

بأهمية هذا النوع من التعليم، وتغيير النظرة السلبية السائدة حوله، مما يشجع الشباب على الالتحاق به. ومن جهة أخرى، يساعد البحث في توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو دعم برامج التعليم المهني، .من خلال ربطه بسوق العمل الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن يكون هذا البحث مرجعاً للباحثين وصناع القرار في وضع استراتيجيات واضحة لتطوير هذا القطاع. كما يدعم جهود الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بالتعليم والعمل اللائق والنمو الاقتصادي. وأخيراً، فإن تعزيز التعليم المهني يُعتبر خطوة ضرورية لبناء اقتصاد مرن وشامل قادر على مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية. (Kadhum, 2022: 19).

وتتضح أهمية البحث في كونه يُسلط الضوء على أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، وهو ضعف التعليم المهني وعدم مواءمته لمتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة. فقد أشار الفقير (٢٠١٩: ٣٦) إلى أن التعليم المهني يمثل أداة استراتيجية لتأهيل الأفراد بمهارات تقنية ومهنية تُسهم في رفع كفاءة سوق العمل وتعزز من الإنتاجية (Al-Masudi & Mahmood, 2022: 30). كما بيّن أبو شعيرة (٢٠١١: ٣٧) أن ربط التعليم المهني باحتياجات السوق والقطاعات الاقتصادية يرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة ويقلل من نسب البطالة بين الشباب.

وفي السياق نفسه، يؤكد جابر (٢٠٠١: ٢٨٣) أن التعليم المهني لا يجب أن يُنظر إليه كمجال ثانوي، بل كمسار رئيسي في بناء اقتصاد متوازن يعتمد على تنويع مصادر الدخل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يرى Marin (2010: 36) أن الاستثمار في التعليم المهني يمثل استثماراً طويل الأمد في رأس المال البشري، وهو أمر جوهري لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

أشار (Flum et al. 2016: 22)، في كون التنمية المستدامة تمثل إطارًا استراتيجيًا لضمان استمرارية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمم، من خلال تحقيق توازن فعّال بين استغلال الموارد وتلبية احتياجات المجتمعات. فهي تسعى إلى بناء مجتمعات قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والتغيرات البيئية، مع الحفاظ على العدالة والإنصاف بين الأجيال. تُعد التنمية المستدامة إطارًا متكاملًا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحماية البيئية، والتقدم الاجتماعي، باعتبارها مسارًا طويل الأمد يهدف إلى بناء مجتمعات قادرة على تلبية احتياجاتها الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.وأكد (Flum et al. 2017: 12) أن التنمية المستدامة تكتسب أهمية متزايدة في صياغة السياسات المستقبلية، إذ تساهم في إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والتعليمية، وتعزيز الابتكار، وضمان العدالة الاجتماعية، بما يعزز من استقرار المجتمعات ورفاهها. وفي هذا السياق، تتجلى العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة

والتعليم المهني، حيث يُعتبر التعليم المهني أحد الأدوات الفاعلة لتحقيق أهداف الاستدامة، من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة للمشاركة الفعالة في سوق العمل. كما يسهم في دعم الاقتصاد المحلي عبر تأهيل كفاءات قادرة على إدارة الموارد بكفاءة، وابتكار حلول تقنية ومهنية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية. لذا، فإن تطوير التعليم المهني وفق مبادئ التنمية المستدامة يعزز من قدرته على بناء مجتمع منتج، عادل، ومستدام في آنٍ واحد. فالتنمية المستدامة تُعد أداة مركزية لإعادة تشكيل السياسات العامة، وتوجيه أنظمة التعليم والاقتصاد نحو تحقيق أهداف طويلة الأمد، تضمن الرفاهية الشاملة وجودة الحياة. وتُبرز أهمية دمج مفاهيم الاستدامة في مختلف القطاعات كوسيلة لتعزيز الابتكار، وتحفيز الاقتصاد الأخضر، وضمان الاستخدام المسؤول للموارد، بما يسهم في بناء مستقبل آمن ومستقر. Flum et al. 2017: (12).

وتنطلق أهمية هذا البحث من سعيه إلى تحليل واقع التعليم المهني في العراق، والكشف عن التحديات التي تعيقه، مع تقديم مقترحات وحلول عملية لتطويره. كما يبرز دوره في تحفيز صناع القرار والمؤسسات التعليمية لإعادة النظر في سياسات وبرامج التعليم المهني، ليكون أكثر فاعلية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو النمو المستدام.

. (Mahdi & Mustafa, 2021: 18)

وتتجلى أهمية التعليم المهني في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُسهم في تزويد قطاعات الصناعة والزراعة والطب والهندسة بالكفاءات البشرية المؤهلة، مما يجعل الفرد شريكًا فاعلًا في عملية التنمية، ويُعزز من دور الخبرات الفنية في دعم الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي (Marin, 2010: 36).

وأشار الهنيدي (٢٠٠٠: ٢٦) إلى أن من أبرز وظائف التعليم المهني إحداث تحوّل إيجابي في اتجاهات الأفراد نحو العمل المهني والحرفي، وغرس قيم التطور التكنولوجي والصناعة كجزء من ثقافة المجتمع، إلى جانب دوره في بناء شخصية قادرة على التفاعل والتفكير ضمن بيئات متعددة، وإعداد قوى عاملة مدربة كماً ونوعاً تلبي احتياجات التنمية والتصنيع.

اهداف البحث:- هدف البحث الحالي الى:-

١-تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.

تحديد المصطلحات:-

-مفهوم سوق العمل: هو دائرة للتبادل الاقتصادى يبحث فيها الأفراد الراغبين فى العمل عن الوظائف ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف

الشاغرة. ويطلق عليه ايضا عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين فى العمل مصطلح "سوق العمل المحكم" . Tight labour Market . كما يطلق عليه الذى يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح "سوق العمل الراكد" . Slack Labour Market. (المؤسسة المصرية الاوربية للتدريب, ٢٠٠٩ :١)

-التنمية المستدامة:-

عرّف كوكو (٢٠١٣) التنمية المستدامة بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن المتكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال إدارة الموارد بشكل عقلاني يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية، مع التأكيد على العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي طويل الأمد والمستدام. (كوكو، ٢٠١٣: ٣٢-٣٥).

الفصل الثاني: الاطار النظري :-

دراسات سابقة:-

أوضحت دراسة حلبي (٢٠١٢)، التي هدفت إلى استكشاف المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم المهني والتقني في الدول العربية، أن هذا القطاع يعاني من عدة معوقات تؤثر سلبًا على فعاليته وجودته. واعتمد الباحث نهجا تحليليا في الإطار النظري، وشمل مجتمع البحث من ٤٤٠٠ طالب وطالبة، تم اختيار عينة منه مكونة من ٢٠٠ طالب وطالبة. وكانت نتائج الدراسة إلى أن معظم الطلبة لا يلتحقون بالمدارس المهنية والمعاهد التقنية بناءً على رغبة شخصية أو قناعة، وإنما نتيجة ظروف معينة، كما عبّر عدد كبير منهم عن شعورهم بالحرج من الانتساب إليه. وأشارت النتائج إلى أن المناهج الدراسية تفتقر للارتباط الفعلي بالجانب التطبيقي للمهن، وأن البرامج التعليمية غير متوائمة مع احتياجات السوق، مما يقلل من فرص خريجي هذا النوع من التعليم في التميز خصوصًا أمام أصحاب المهن الحرة (حلبي، ٢٠١٢: ٣٩٧-٤٣٤).

في السياق ذاته، تناولت دراسة محمد وشهاب (٢٠١٧) أبرز التحديات التي تواجه المدارس المهنية في العراق، وسعت إلى تقديم مجموعة من الحلول لتطويره والنهوض به. أُجريت الدراسة في محافظة بغداد، وشملت عينة بلغت ١٠% من مجتمع الدراسة. وقد استخدم الباحثان منهجا وصفيا مسحيا، وتوصلا إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها: انخفاض نسب القبول في الجامعات والمعاهد بالنسبة لخريجي هذه المدارس مقارنة بنظرائهم من الاكاديميين، بالإضافة إلى نقص المعدات والأجهزة الحديثة والمختبرات الضرورية للتدريب العملي. كما كشفت الدراسة عن تدني المستوى العلمي للطلبة نتيجة غياب الرؤية المستقبلية الواضحة لديهم، إلى جانب قلة تجهيز الورش داخل المدارس المهنية، لا سيما الواقعة خارج مراكز المدن، وغياب الصيانة الدورية، فضلاً عن قلة المباني المصممة لها، إذ تُستخدم غالبًا مبانٍ مخصصة للتعليم

الأكاديمي. وأيضًا أن المناهج الدراسية لا تواكب المستجدات العالمية، ولا تتماشى بشكل فعّال مع متطلبات السوق العالمي والمحلي. ومن أبرز التحديات الأخرى التي رصدتها الدراسة: محدودية الموارد المالية المخصصة لاستحداث تخصصات جديدة تلبي احتياجات السوق، واستمرار النظرة المجتمعية السلبية تجاه التعليم المهني، مما ينعكس على ضعف الإقبال عليه من قبل الطلبة وأسرهم. كما يعاني الكادر التعليمي من محدودية فرص التدريب والتطوير المهني، مما يحد من قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة في بيئة العمل (محمد وشهاب، ٢٠١٧: ٢)

الفصل الثالث:

منهج البحث:-

بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة، وذلك بهدف استعراض وتحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع وتفسير أبعاده من خلال الإطار المعرفي المتاح في هذا المجال تم اعتماد منهجا وصفيا تحليليا.

الهدف الاول /تعرف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة:

أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢%، فالمقدرة على السداد بنسبة ٤%، فطبيعة المشروع بنسبة ٢%، فالمركز المالي بنسبة ١.٥% فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠.٥%.[١] ويشار إلى أن قطاع المؤسسات هذه من حيث الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (٧٠-٨٠%) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين. (سلامه,٢٠٠٩: ١٠).

- اعتمدت امريكا خطة قصيرة الأمد خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨، بهدف الحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال التركيز على دعم وتوفير فرص للمشروعات الصغيرة. وأسفرت هذه الخطة عن نتائج ملموسة، حيث تم توفير أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل خلال تلك السنوات، مما ساهم في التخفيف من حدة الركود وآثاره السلبية. وتُعد هذه المشاريع اليوم من ركائز الانتعاش الأمريكي، إذ تستوعب ما يزيد عن ١٠% من إجمالي القوة العاملة في البلاد (دوابه، ٢٠٠٦: ٢٠).
- المشاريع في كل من دول الاتحاد الأوربي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من ٧٥% من كعكة سوق العمل.
- لمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (١-٥ أفراد) والمتوسطة (٥-٥٠ فردا)، ذات

المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة تكنولوجيا والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة أو ضخمة، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي كبير أو معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، مثل: صناعات الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار وكاميرات التصوير البسيطة، والنظارات وأدوات التجميل ولعب الأطفال. وبالطبع يدعم ذلك حزمة من القوانين والحماية والتسهيلات، البنكية والإدارية والضرائبية، كل ذلك أدى إلى بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان وهو ما نراه اليوم، (التقرير العربي,٢٠٠٨: ٤٤).

- **مميزاتها وخصائصها** : يمكن توضيحها بالنقاط الآتية:

(١) سهولة التأسيس (النشأة) ، (٢) سهولة التنظيم ، (٣) تعتمد في الغالب على المهارات الحرفية ، (٤) غالبا ما يقوم المشروع بإنتاج نوع واحد من البضاعة أو الخدمة ، (٥) النمو والتطور يمكنها النمو والتطور على أسس غير مركزية في المناطق الريفية وشبيهاتها من حيث الكلفة والنوعية وملائمة الذوق العام، (٦) التداخل بين الملكية والادارة ، (٧) العمالة اللازمة:

الهدف الثاني/ التعرف على دولة الصين كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة :

و يمكن إجمال النموذج بالاتي :-

(١) أسهم برنامج حاضنات الأعمال في تنشيط الاقتصاد وتنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشاريع خاصة، وبذلك أسهمت في خفض معدل البطالة والحد من آثارها .

(٢) دعم المشاريع الصغيرة وتطويرها وإسهامها في إنجاح مرحلة الانطلاق وتخطيها. إذا سعت الحاضنات في احتضان اعداد كبيرة من هذه المشروعات ودعمها بالكادر الفني والإداري وتوفير الخدمات الضرورية والمستلزمات الفنية اللازمة من المعدات وصيانتها وتوفير قطع الغيار وغيرها، فضلاً على أن الحاضنات تضع خطة عمل تفصيلية لكل مرحلة من مراحل الانطلاق كتحديد الخبرات والمواد الخام اللازمة بوصفها مدخلات ومصادر الحصول عليها، بعدها توفر الموقع الملائم للمشروع المحتضن ثم تقوم بتنفيذ هذا المشروع الصغير .

(٣) توظيف نتائج التكنولوجيا الجديدة، وهو دور بارز لحاضنات الأعمال إذ استطاعت أن توظف إنتاج سلع بمواصفات عالية.

(٤) أسهمت حاضنات الأعمال بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدول والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص ونجحت في التطوير والتعلم من الأخطاء والجمع بين الحاضنات التي تمتاز بالتسامح والنظرة الانسانية للأعمال والتي تدار تبعاً لقواعد العرض وطلب المنافسة. (بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٣٤-١٣٥)

1) **سياسات التشغيل في الصين:** و تشمل المحاور التالية :

- فتح قنوات التوظيف والعمل على إيجاد فرص عمل من خلال الإهتمام بالطلب المحلي و الحفاظ على معدل النمو الإقتصادي و تعديل الهيكل الإقتصادي.

- الإستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير القطاعات الخدماتية.
- تشجيع المستثمرين الاجانب .
- تشجيع الموظفين المسرحين من خلال إيجاد أشكال مرنة من العمل للعاطلين مثل: الدوام الجزئي، الدوام المؤقت و الأعمال الموسمية.(**Yutong,2008: 10**).

2)إستراتيجية التوظيف في الصين خلال عامي ٢٠١١-٢٠٢٠ : يشهد إجمالي الناتج المحلي للصين نمواً مستمراً ما يعزز القوة الإقتصادية بشكل كبير و يسهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الإقتصادي، في ظل نظام ضمان إجتماعي أكثر قوة. حيث تتمثل إستراتجية التوظيف في الصين خلال العشر سنوات القادمة في المحاور التالية:

- تحقيق نمو سنوي بأكثر من ٥% و تعزيز جودة و كفاءة النمو الإقتصادي.
- جعل عملية نقل فائض القوى العمالة من الأرياف مشروع أساسي لإستراتيجية التوظيف، من خلال نقل جزء من هذه العمالة إلى المدن نحو الصناعات غير الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقل القوى العاملة في الريف للصناعات الريفية غير الزراعية لتسريع تدفق القوى العاملة.
- تسريع بناء نظام للضمان الإجتماعي في المناطق الريفية و إيجاد نظام ضمان إجتماعي موحد.
- تطوير و تحسين نوعية التعليم و خفض معدل المشاركة في القوة العاملة. **(Guoji ,2001:23)**

٣- **البرامج التأهيلية " التدريب على مهارات سوق العمل"** وهي إعداد العناصر الشابة وتأهيلها للعمل وفق أسلوب عملي يأخذ في اعتباره أن التوظيف هو الهدف الأساسي من التأهيل وتشمل البرامج في التنمية الإدارية والإدارة المكتبية والتسويق والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، وبعض البرامج الفنية في أساسيات الإلكترونيات وفن الدعاية والإعلان والتصميم الهندسي وصيانة الأجهزة، وبرامج الحاسب الآلي المتخصصة.

٤- **الدبلومات المهنية المتخصصة** وهي مجموعة من الدبلومات التي يحتاجها القطاع الخاص ويتم اختيارها بهدف إعداد تأهيل كوادر عالية المستوى في التخصص والمستوى المهاري المتميز ، وقد تشمل هذه الدبلومات ٧ مجالات متخصصة مدة كل منها ٣٤ أسبوعاً في مجالات إدارة منشآت الأعمال، وإدارة الجانب البشري، والتطبيقي، والسكرتير التنفيذي، وتطبيقات الحاسب الآلي ، وإدارة الشبكات، والإلكترونيات وصيانة الحاسب الآلي .

٥- **التدريب الصيفي للطلبة** ويتم ذلك من خلال تقديم برامج صيفية لتدريب طلبة الجامعات والمدارس الثانوية خلال العطلة الصيفية بهدف استغلال أوقات فراغ هؤلاء الطلاب وتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة تدريبية تكسبهم المهارات المناسبة، Jassim & Al-Ani (Mahmood,2022: 23): وتعرفهم ببيئة العمل في القطاع الخاص بما يهيئهم مستقبلاً

لدخول سوق العمل، وتشمل مجالات التدريب جوانب في الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلي والتدريب الفني، وقد تم انتقاؤها بما يتلاءم مع ميول واهتمامات الطلاب ويفيدهم في حياتهم العملية والمستقبلية.(يوسف, ٢٠١٥: ٣).

الهدف الثالث/ التعرف على واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة في العراق.

أن قراءة الاقتصاد تشير بوضوح إلى أنها تشكّل أكثر من ٩٩% من إجمالي مشاريع القطاع الخاص غير الزراعي في البلاد. أذ تسهم بشكل كبير في توفير معظم فرص العمل المتاحة ضمن هذا القطاع. ومع التوجه في المرحلة المقبلة نحو تقليل الاعتماد على القطاع العام وتحويل أعباء الانتاج إلى القطاع الخاص، إلى جانب النمو السكاني المتسارع والزيادة في الطلب الكلي، تبرز ضرورة إعادة هيكلة النشاط. ويُتوقع أن تواكب المشروعات هذه في الاستراتيجيات والسياسات التنموية المرتقبة من خلال استثمار الموارد المتاحة بكفاءة، والعمل على استدامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل المشروعات الحكومية والاهلية. ويُفترض أن تكون هذه الجهود جزءًا من الأهداف الرئيسة للسياسات الاستراتيجية التي تستهدف هذا القطاع الحيوي.

وتتجلى الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في العراق من خلال عدة جوانب، من أبرزها:

١. **تعزيز الاستقلال الاقتصادي.**

٢. **تحقيق التكامل الصناعي** مع باقي القطاعات.

٣. **انخفاض متطلباتها من رأس المال والتكنولوجيا**، مما يجعلها أكثر سهولة في التأسيس والتشغيل.

٤. **القدرة العالية على التكيّف** مع الأوضاع الحالية في العراق، بما في ذلك ضعف البنية التحتية، ومحدودية الطاقة الكهربائية، وسوء شبكات النقل، إلى جانب التحديات الأمنية.

٥. توزيع فرص العمل والدخل.

٦. **تحقيق التوازن الاقتصادي** في مختلف المناطق.

٧. **التغيرات** المستمرة المرتبطة بالتطور التكنولوجي وتحولات الطلب الاستهلاكي.

٨. **المساهمة الفاعلة في معالجة البطالة**، كونها تعتمد على أنماط إنتاجية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٤٤-١٤٦).

تشير القراءة الأولية للميزة النسبية التي تمتلكها الموارد والإمكانات العراقية إلى أن العراق يتمتع بثروات طبيعية هائلة. ووفقًا للدراسات الجيولوجية، يحتوي العراق على نحو ٥٣٠ تركيبًا جيولوجيًا تُعطي مؤشرات قوية على وجود كميات ضخمة من النفط. ومع ذلك، لم يتم استثمار سوى ١١٥ تركيبًا فقط، من بينها ٧١ تركيبًا ثبت احتواؤها على كميات نفطية كبيرة موزعة على عدد من الحقول. ويبلغ عددها المكتشفة في العراق ٧١ حقلًا، لم يُستغل منها سوى ٢٧ حقلًا،

من ضمنها عشرة تُصنف كحقول عملاقة.كما تُبرز الخرائط توزيع الرواسب المعدنية في العراق، حيث توجد محافظات تتمتع بوفرة كبيرة في بعض الخامات المعدنية، سواء من حيث حجم الاحتياطي أو تنوع المواد المتوفرة. وتمتاز هذه الإمكانات بأنّها تمنح العراق مكانة متميزة على كافة الاصعدة، إذ يحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث احتياطي النفط، والمرتبة العاشرة في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي. وهذه الموارد تجعل من العراق فاعلًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي ومنافسًا قويًا في المنطقة.كما يتمتع العراق بقدرات إنتاجية كبيرة في مجال المشتقات النفطية، وبأسعار تنافسية نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج والاستخراج مقارنة بالدول الأخرى. وإلى جانب ذلك، كما يمتلك العراق مزايا في الصناعات المرتبطة بالكبريت، بالإضافة إلى إنتاج واسع للأسمدة النتروجينية والفوسفاتية، فضلًا عن امتلاكه لاحتياطيات ضخمة من السليكات التي تُعد من أنقى الأنواع عالميًا (الفراجي، ٢٠١٧: ٣٢٤-٣٢٥).

- **وتتوطن المشاريع الصغيرة في العراق** : أذ تتوفر في العراق خامات متنوعة وذات مصادر جيولوجية متعددة، وهي أغلبها ذات طابع توزيع جغرافي واسع يتيح قدراً من المرونة في اختيار المواقع التي يمكن استثمارها في مشاريع صغيرة، وهناك الكثير من الخامات غير المستغلة، لذلك فإن المشروعات الصغيرة بسبب مستلزماتها القليلة – من الأرض والعمل ورأس المال . تمتاز بمرونة موقعية أكبر من المشروعات المتوسطة والكبيرة، التي تضيق في العادة مجالات توطنها وتقتصر في مناطق معينة من البلاد. ومن هذا المنطلق يمكن بيان توزيع المشاريع الصغيرة في العراق والإطلاع على إنتشار هذه المشروعات جغرافياً ، إذ نلاحظ به ان توطنها لعام ٢٠١٥ تتصدره محافظة بغداد حيث بلغ عددها (٣٩٢٨) منشأة، ثم تليها بابل إذ بلغ عددها (٣٩٠٩) منشأة تأتي بعدها كربلاء بالمرتبة الثالثة إذ بلغ (٣٦٣١) منشأة، على حين كانت النجف الأشرف رابعا إذ بلغ عددها (١٩٣٧) منشأة، من بعدها تأتي واسط بعدد وصل الى (١٨٤٢). أما بقية المحافظات فإنها تتقارب من حيث أعدادها على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق. وهذا دليل واضح على مقاومة هذه المشروعات واستجابتها للتغيرات الزمانية والمكانية وأنها تكشف عن مدى الأسهام الفعلي لها في خلق فرص تنموية متوازنة على مستوى المحافظات.(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٢-١٥٥).

١- سلبياتها:

أ) يُعد قطاع المشاريع الصغيرة في العراق قطاعاً غير منتظم، ومعظم مشاريعه غير مسجلة رسمياً، وإن معظم العاملين فيه من العمالة غير الجاهزة والمتدربة، وطرائق الإنتاج فيه تقليدية بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة. وهذا القطاع لم يُبنَ على المفاهيم التجارية الحديثة، وينطبق ذلك على جميع عملياته إدارياً ومالياً، ومعظم هذه المشاريع تنتشر في قطاع تجارة الجملة و المفرد والصناعات الزراعية.

ب) أن توزيع الأدوار بينه وبين القطاع العام لم يحسم أزمة الاقتصاد العراقي، بل ترك آثاراً سلبية فاقت المشكلات الإقتصادية.

ج) التباين الكبير بين أعداد العاملين الإجمالية في القطاع عن بقية أنحاء العالم، حيث اتسمت بالقلة فيها وفي رأس المال.

د) العلاقة الإيجابية بين إسهام هذا القطاع في التشغيل والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد.

هـ) هناك علاقة متعاكسة بين المعوقات المالية والتضخم والمشاريع الصغيرة، حيث أن تمويل هذه المشروعات يسد جزءاً من الطلب المحلي الذي يتفاقم ويكبر في حالة التضخم (الطلب > العرض)، وسوف يسهم ذلك في تقليل عجز العرض السوقي للسلع، وثم يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار ومستوى التضخم نسبياً.

٢ – مزاياها :

أ)يشهد الاقتصاد العراقي نهضة جديدة في عملية تفعيل دور القطاع الخاص، .

ب) بوصف هذا القطاع قطاعاً كثيف العمل، فإنه يساعد في عملية استيعاب الأعداد الكبيرة من الايدي العاملة، .

ج)أن المشاريع الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المشاريع الصغيرة، .

د) تخفيض عبء الميزانية العامة للدولة المتأتية عن التوظيف في القطاع العام، والتقليل من نسب البطالة المقنعة التي يمتاز بها هذا القطاع.

هـ)قدرتها على التكيف في أية بيئة أسهمت في نشرها في مناطق مختلفة ومدن رئيسة وقرى بعيدة، .

و) و توفير السيولة الأجنبية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة التي ملأت الأسواق العراقية والدخول إلى الأسواق المجاورة بالمنتجات الوطنية. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٤).

– **مشاكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة** : بالوقوف بشكل معمق على واقعها في العراق، يمكن من إدراج أبرز المشاكل التي يمكن أن تقف عائقا عند القيام بمحاولات ناجحة للاستثمار في هذا النوع من المشروعات كتقديم تسهيلات من الدولة لتشجيع الاستثمار وضمان الربح وفرص البقاء والمنافسة في السوق والمشاكل هي :

(١) عدم توفر المرافق والخدمات العامة من البنية التحتية وشبكات الماء والكهرباء بالشكل المناسب.

(٢) عدم توفر الخدمات الحكومية مثل الاتصالات عن الاسواق أو أسعار المدخلات المطلوبة للإنتاج.

(٣) تردي الطرق بسبب تأثرها بالعمليات العسكرية مما سبب الضرر بالكثير منها لاسيما الطرق الرئيسة، كذلك انعدام شبكة الطرق الريفية .

(٤) صعوبة الحصول على المواد الاولية وارتفاع تكلفتها خاصة الطاقة، .

(٥) قلة المختبرات ومراكز البحوث التي تعمل على تطوير المدخلات وطرائق الانتاج.

(٦) أن اغلب المشاريع تستخدم الأيدي العاملة غير الماهرة من جهة ويحدث أن يتم الاستغناء عن بعض العاملين في موسم معين من جهة أخرى. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٧).

- فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة :

إن فرص الاستثمار في العراق تعد كبيرة جدا ومتنوعة في ضوء بعض المؤشرات في الاقتصاد، فضلا عن الخطط التي تضعها الدولة لغرض التوسع العمراني والانفتاح على العالم الخارجي، من جهة أخرى اصبح من الضروري إدراك واقع هذه المشاريع التي تعاني من مشاكل متعددة التي بيناها سابقا بعد أن هاجر العديد من الكفاءات وأصحاب الموهبة نتيجة ظروف البلد. واستنادا الى ذلك يمكن أن نضع مجموعة من التصورات للنهوض بهذا القطاع الحيوي في العراق اهمها :

(١) لتحديد وتقييم هذا القطاع وتقييمه بطريقة تجعل من المستطاع إدماجه في الإحصائيات الرسمية وجب إيجاد الوسائل الإحصائية المناسبة بحيث يمكن أن تتاح المعلومات لرجال الأعمال والراغبين بالاستثمار بالشكل الذي يوفر لهم الفرصة لإعداد الحسابات في الاقتصاد والمال بدقة عن المشاريع التي يمكن أن تقام في العراق.

(٢) تقديم الدعم اللازم لهذه المشروعات ولاسيما الغذائية منها وبالشكل الذي يدعم اقتصاديات الريف التي توفر المواد المهمة لهذه الصناعات من الحليب ومشتقاته.

(٣) دعم المشاريع ولاسيما الغذائية منها، بزيادة إسهام المصرف الصناعي العراقي فقد كانت إساهماته ضئيلة جداً في السابق إذ خصصت أغلب القروض إلى المشاريع غير الغذائية التي كانت تعاني من الاهمال حتى قبل عام ٢٠٠٣، فعلى سبيل المثال لم تحظ المشاريع الغذائية إلا قرض واحد خلال عشر سنوات للمدة (١٩٩٠ ١٩٩٩) من مجموع القروض الممنوحة البالغة (١٣) قرضا إلى المشروعات التحويلية.

(٤) تهيئة برنامج لدعم المشاريع الحرفية التي يشتهر بها البلد وهو ما يطلق علية بالتمتع بالميزة المطلقة على وفق مفهوم نظرية التجارة لآدم سمث.

(٥) ضرورة الاستثمار في العنصر البشري بالاهتمام من ناحية المهارات والتعليم لاستيعاب أصول الصناعة عند إدخال تكنولوجيا جديدة من قبل المستثمر الأجنبي. .(بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٥٨-١٥٩).

آليات تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق:تُعد المشاريع الصغيرة أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولضمان استدامتها ورفع كفاءتها، لا بد من تبني مجموعة من

الآليات التي تسهم في تطويرها وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة. ومن أبرز هذه الآليات ما يلي:

١. التمويل :توفير مصادر تمويل ميسّرة تتناسب مع طبيعة واحتياجات هذه المشاريع.

٢. الدعم الفني والتقني :تقديم الدعم في مجالات التكنولوجيا وتطوير العمليات الإنتاجية.

٣. التدريب :تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءتها من خلال برامج تدريبية متخصصة.

٤. الإدارة :تحسين القدرات الإدارية لأصحاب المشاريع من خلال الإرشاد والتوجيه الإداري.

٥. التسويق :مساعدة المشاريع على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، وتقديم استراتيجيات تسويقية فعّالة.

٦. الإعفاء الضريبي :منح حوافز وإعفاءات ضريبية لتخفيف الأعباء المالية على المشاريع في مراحلها الأولى.

٧. الحماية من الإفلاس :إنشاء نظم حماية مالية وتأمينية، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية، لتقليل المخاطر التي تواجهها المشاريع الصغيرة.

٨. تشجيع إنشاء تجمعات من المشروعات الصغيرة المملوكة لأصحابها، بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا الحديثة، وتقديم خدمات متكاملة في مجالات التسويق والتوزيع، إلى جانب تطوير المعدات والعمليات الإنتاجية..

٩. الترابط المؤسسي :اعتبار هذه المشروعات جزءًا من منظومة مترابطة، تعتمد على التعاون والتكامل فيما بينها، وليس كيانات منفصلة.

تُظهر هذه الآليات أهمية التعامل مع المشاريع الصغيرة بوصفها مكونًا فاعلًا ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، بما يعزز من فرص نموها واستدامتها (بخيت والماشطة، ٢٠٢٤: ١٨٠–١٨١).

الفصل الرابع/ التوصيات:

١. بهدف تقليل معدلات البطالة، اعادة تشغيل طلبة التعليم المهني وخريجي المعاهد التقنية والفنية في القطاع الصناعي وزيادة الإنتاج المحلي بما يسهم في رفد الاقتصاد بالعملة الصعبة للنهوض بأقتصاد البلد.

٢. ربط مدارس التعليم المهني والمعاهد المهنية بوزارات الصناعة، والتجارة، والزراعة، كلٌّ حسب اختصاصه، بما يضمن تكامل العمل المهني.

٣. ربط وزارات الصناعة والتجارة والزراعة بوزارة التخطيط، لما لها من دور محوري في تحديد الأولويات وتوجيه هذه القطاعات لسد الفجوات والتحديات، وتحقيق التكامل في السياسات التنموية.

٤. تطوير البرامج التعليمية والتدريبية للطلبة بما يلبي المتطلبات الفعلية للسوق.

٥.زيادة عدد الورش الفنية وتوفير الدعم المادي لها في المدارس والمعاهد المهنية، إلى جانب تأهيل كوادر تعليمية تمتلك مهارات عالية في التدريب العملي، من أجل ضمان أقصى استفادة من ذلك.

٦.تفعيل دور وزارة الصناعة في بناء شراكة فعالة مع مختلف المؤسسات المجتمعية الأهلية، بما يسهم في توسيع دائرة التعاون وتبادل الخبرات.

٧.توسيع خطة قبول خريجي الدراسة المتوسطة، من خلال منح امتيازات خاصة للطلبة المتفوقين الراغبين في الالتحاق بإعداديات الصناعة، بما يعزز روح التنافس ويشجعهم على الالتحاق بالتعليم المهني.

٨.حث وزارتي التخطيط والصناعة على وضع آليات داعمة للصناعات الوطنية، من خلال إنشاء أطر مؤسسية جديدة تذلل الصعوبات أمام عجلة الصناعة، مع وضع إجراءات تشريعية واقتصادية محفزة، تشمل تسهيل الاقتراض، والدعم التسويق المحلي، على غرار التجارب الناجحة في الدول المتقدمة والنامية.

٩- توجيه هيئة الاعلام والاتصالات على فتح قناة تلفزيونية مجانية تبث دورات تدعم مهارات الافراد المهنيين بورشهم الخاصة كما في دولة ماليزيا.

المصادر :

المصادر العربية/

- أبو شعيرة خالد (٢٠١١) التربية المهنية بين التوجهات النظرية والتطبيقية عمان: مكتبة المجمع العربي.
- جابر، سميح أحمد (٢٠٠١) تدريب وإعداد مدربين التدريب المهني، عمان، الأردن.
- حلبي، شادي (٢٠١٢) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ٣٩٧-٤٣٤.
- بخيت،حيدر نعمة: الماشطه، فرح خالد عبد الهادي (٢٠٢٤):دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في بلدان(الجزائر، اليابان، الصين ، العراق)، ط١، مصر، الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.
- التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية(2008) (نحو سياسات وآليات فاعلة)، منظمة العمل العربية،.
- دوابة،أشرف محمد(٢٠٠٦). "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، القاهرة، العدد الرابع، (أكتوبر)،
- سلامه,جمال الدين (٢٠٠٩). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية (الجزائر)، العدد ٤١، .

- العمري , ياسر وآخرون (٢٠٢٢) التعليم المهني في ضوء المهن المستقبلية للتعليم وتطلعات سوق العمل، إدارة التعليم المهني والإنتاج ، مديرية الخدمات المهنية ، قسم التوجيه المهني ومتابعة الخريجين ، عمان، الاردن.
- الفراجي، هادي أحمد: (٢٠١٥): التنمية المستدامة في أستراتيجيات الامم المتحدة، ط١، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الفراجي، هادي أحمد: (٢٠١٧): الرؤى العربية لاستدامة التنمية/ أستشراف أستراتيجي للأولويات الوطنية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الفقير، سحر(٢٠١٩)، اسشراف مستقبل سوق العمل في الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد, الامارات العربية المتحدة.
- كوكو،عصام باكر☹٢٠١٣)، المسؤولية الاجتماعية تجاه رآس المال البشري، مجلة العلم الاقتصادية والقانونية، ٢٣، (٤)، ٣٢-٤٣.
- محمد، عقيل و شهاب زينب (٢٠١٧) دراسة واقع التعليم المهني في العراق وسجل النهوض به دراسات تربوية، ٤٠، ٢٣-٣٨.
- المؤسسة المصرية الاوروبية للتدريب والتنمية(٢٠٠٩).الموقع http://www.eeotd.org/main.asp?id=17
- الهنيدي، جمال(٢٠٠٠): التربية المهنية والحرفية في الإسلام ، المنصورة، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، ط٣.
- **يوسف ,محمد محمود. (٢٠١٥)(حوار حول البطالة وهجرة العقول) المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة موقع الشبكة العربية العالمية Mmyoussif@yahoo.com**

Arabic References

- Abo Shaeera, Khaled (2011). *Vocational Education: Between Theoretical and Practical Approaches*. Amman: Al-Mujamma' Al-Arabi Library.

Jaber, Sameeh Ahmad (2001). *Training and Preparation of Trainers in Vocational Training*. Amman, Jordan.

- Halabi, Shadi (2012). "The Reality and Challenges of Vocational and Technical Education in the Arab World: A Case Study of the Syrian Arab Republic", *Al-Quds Open University Journal for Research and Studies*, pp. 397-434.

• Bakheet, Haider Ne'ma & Al-Mashta, Farah Khalid Abdulhadi (2024). *The Role of Small Projects in Economic Development in Algeria, Japan, China, and Iraq*, 1st ed., Egypt: Al-Babylia House for Studies and Scientific Research.

• Arab Labor Organization (2008). *The First Arab Report on Employment and Unemployment in Arab Countries: Towards Effective Policies and Mechanisms*.

• Dawaba, Ashraf Mohamed (2006). "The Problem of Financing Small and Medium Enterprises in Arab Countries", *Administrative Research Journal*, Center for Consulting, Research, and Development, Cairo, Issue No. 4 (October).

• Salama, Gamal El-Din (2009). "The Role of Small and Medium Enterprises in Reducing Unemployment in Algeria", *Journal of Human Sciences*, University of Medea (Algeria), Issue No. 41.

• Al-Omari, Yasser et al. (2022). *Vocational Education in Light of Future Professions and Labor Market Aspirations*, Vocational Education and Production Administration, Directorate of Vocational Services, Department of Career Guidance and Graduate Follow-Up, Amman, Jordan.

• Al-Furaji, Hadi Ahmad (2015). *Sustainable Development in the Strategies of the United Nations*, 1st ed., Amman: Kunooz Al-Ma'rifah Publishing and Distribution.

• Al-Furaji, Hadi Ahmad (2017). *Arab Visions for Sustainable Development: A Strategic Foresight of National Priorities*, Amman: Kunooz Al-Ma'rifah Publishing and Distribution.

• Al-Faqeer, Sahar (2019). *Foresight of the Future Labor Market in the United Arab Emirates*, Ministry of Economy, United Arab Emirates.

• Koko, Essam Baker (2013). "Social Responsibility Toward Human Capital", *Journal of Economic and Legal Sciences*, Vol. 23(4), pp. 32-43.

• Mohammed, Aqeel & Shehab, Zainab (2017). "A Study on the Reality of Vocational Education in Iraq and Plans to Revive It", *Educational Studies*, Vol. 40, pp. 23–38.

• Egyptian–European Foundation for Training and Development (2009). Website: http://www.eeotd.org/main.asp?id=17

• Al–Huneidi, Jamal (2000). *Vocational and Craft Education in Islam*, 3rd ed., Mansoura: Dar Al–Wafa for Publishing and Distribution.

• Youssef, Mohamed Mahmoud (2015). *Dialogue on Unemployment and Brain Drain*, Assistant Lecturer at the Faculty of Urban and Regional Planning – Cairo University. Published on the Arab Global Network. Email: Mmyoussif@yahoo.com

English References:

• Aglan, H. (2004). General Versus Vocational Education. Demarcation and Integration Dordrecht. Netherlands: Kluivur.

• Al–Masudi, Awatif Khalil Hussein& Mahmood, Dhuha Adil (2022): Intellectual Immunity of Kindergarten Teachers, Journal of Positive School Psychology, Vol(6) no(5),pp. 4945–4947.

• Flum, E., el., at., (2016). Training Standards Statements of family medicine postgraduate training–AReview of Existing Documents worldwide, PLOS ONE, PLOSONE DOI: 10.1371/journal.pone.0159906 July26.2016.

• Flum, E., el., at., (2017). Towards establishing effective commercial driver training standards: analysis of industry opinions from Alberta, Canadian Journal of Civil Engineering, 2017, 44(11): 899–910, https://doi.org/10.1139/cjce–2017–0115

• Guoji Yan(2020)(Academy of Economic Research, the State Planning Commission, Beijing), WangYong Xi & LiuJia Qiang (Southwest University of Finance and Economics, Chengdu,Sichuan), 2001–2020:A Research on China's Employment Strategy, Economist Magazine, 04.2001.

• Jassim ,Maryam Muhammad Saeed & Al-Ani ,Dhuha Adil Mahmood (2022): Cognitive Shyness Among Preparatory School Students, Journal of Positive School Psychology, ,Vol. 6 no. 6 pp 3181-3194.

• Kadhum ,Mais Mohammed , (2022); Social Risks and Development Gaps in Iraq: A Social Study in the City of Baghdad , Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, March 31, Vol. 33(1)pp.82-96.

• Mahdi ,Hiba Saleh and Mustafa, Adnan Yasin (2021); Social Safety Nets and Sustainable Development in Fragile Environments: A Field Social Study of Slums in the City of Baghdad/Al-Karkh, Journal of the College of Education for Women-University of Baghdad-Iraq, September 28, [Vol. 32(3)]pp.71-85.

• Marin, Nader (2010). Youth Employment "Reality and Challenges", Amman. National Center for Human Resources Development.

• Yutong LIU,(2008) Employment Situation and Employment Policies in China, Ministry of Labour and Social Security.2008(15).